9 September 2004
Arabic

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٦٦ (م) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام والكامل

تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

إضافة**

ثانياً - الردود الواردة من الدول

الهند

[الأصل: بالانكليزية]

[١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤]

١ - تعلق الهند أهمية على تدابير بناء الثقة وتعتقد أن هذه التدابير يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في خلق جو من اليقين والتعاون والثقة، يمكن بدوره أن يفضي إلى حل القضايا العالقة بالطرق السلمية.

٢ - وفي اعتقادنا - الذي يشاطرنا فيه أيضاً المجتمع الدولي - وينعكس في وثائق هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة التي تتوافق فيها الآراء حول هذا الموضوع، أن بناء الثقة عملية تدريجية تتم على خطوات وفي كل مرحلة من العملية يجب أن تكون الدول قادرة على أن تقيس نتائجها وتقييمها. وبناء الثقة يستلزم توافقاً في آراء الدول المشاركة في العملية، التي

* A/59/150.

** وردت المعلومات المضمنة هنا بعد تقديم التقرير الرئيسي.

يتعين عليها أن تقرر بحرية وهي تمارس سيادتها ما إذا كان عليها أن تشرع في عملية بناء الثقة، وإن كان الأمر كذلك، ما هي التدابير التي يتعين اتخاذها وكيف تتم متابعة تنفيذ العملية. ويجب أن تُوضع هذه التدابير بدقة متناهية لتناسب كل حالة بعينها.

٣ - ولذا ففي رأينا أن القرار، وإن كان يبدو ظاهريا أنه يعالج الموضوع المهم المتعلق بتدابير بناء الثقة، يؤكد على مبادئ ومفاهيم لا تتصل بتدابير بناء الثقة إلا في نطاق ضيق. فالقرار يشير إلى الحفاظ على "توازن عسكري" و - وهذا في حد ذاته ليس من تدابير بناء الثقة - ويسعى لفرض مطالب غير واقعية على دول مختلفة وذات أحجام ومتطلبات أمنية متباينة. وبالمثل يحاول القرار توسيع تدابير بناء الثقة لتتجاوز الأطراف المعنية مباشرة فتشمل جميع الدول في "منطقة التوتر" و - وهو مفهوم مبهم لم تتكون حوله حتى الآن رؤية مشتركة. وكما سبقت الإشارة، فإن تدابير بناء الثقة تتطلب توافقا في الآراء بين الدول المشاركة وممارسة الدول لإرادتها الحرة في تطبيق تدابير معينة. غير أن القرار يروج لآراء تتناقض وروح التكيف المتبادل والطوعي الذي يعطي تدابير بناء الثقة جدواها. والقرار عندما يطلب إلى الأمين العام التماس آراء الدول الأعضاء، فهو يُحاول أيضا الزج بالأمين العام في دور يتجاوز ما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة أو ما هو راسخ بالممارسة.

٤ - وفي نفس الوقت، فإن القرار لم يضع أيضا في الاعتبار المجموعة الكبيرة من المبادئ الراسخة بشأن تدابير بناء الثقة والتوافق الواسع في الآراء حول الطريقة المثلى لتطبيقها، وبخاصة تلك التي تم اعتمادها بتوافق الآراء في هيئة نزع السلاح. ونظرا لهذه الأسباب عارضت الهند هذا القرار في عام ٢٠٠٣ وسجلت تحفظاتها عليه في حينه.

٥ - نود أن نؤكد أن الالتزامات السياسية إلى جانب تدابير ملموسة تفضي إلى ترجمة وتفعيل تلك الالتزامات هي أهم وسائل بناء الثقة، ونحن نأمل أن تتخذ جميع الدول خطوات لتنفيذ الالتزامات التي وضعتها في السياق الثنائي أو الإقليمي أو الدولي.